

Research Article

Open Access



أثر تحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية جامعة بنغازي

خالد محمد زهمول^{1*}

خالد محمد زهمول¹: قسم الجودة،
جامعة بنغازي، ليبيا

المستخلص: هدفت دراسة إلى معرفة تأثير تحقيق مؤشرات معايير الجودة والاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على المخرجات العملية التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، وقد تم إعداد استمارة استبيان من 6 محاور رئيسية تشمل أبعاد الاعتماد البرامجي، ومحور خاص بالمخرجات التعليمية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي والبالغ عددهم 97، حيث أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتحقيق مؤشرات الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على المخرجات التعليمية بالكلية، بينما كانت أهم توصيات الدراسة تتمثل في توسيع دائرة نشر ثقافة الجودة وكذلك توفير الخدمات والأدوات التي تساعد عضو هيئة التدريس على تقديم المادة التعليمية لطلابه بكل أريحية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، المؤشر، الاعتماد البرامجي، الدراسات العليا

***Corresponding author:**
Khaled Mohammed
Zahmoul *:E-mail addresses: example@example.com Department of
Quality, University of Ben-
ghazi, Libya,

Received:
20 Apr 2023

Accepted:
15 May 2023

Publish online:
30 Jun 2023

The Impact of Achieving the Indicators of the Program Accreditation Standards for the Graduate Program on the Quality of Educational Outcomes, University of Benghazi.

Khaled Zahmoul^{1*}

Abstract: The current study aims to find out the effect of achieving indicators of quality standards and program accreditation for the postgraduate program on the educational process outcomes at the Faculty of Economics in the University of Benghazi. The questionnaire form consists of 6 main axes that represent the dimensions of program accreditation, and a specific axis for educational outcomes. The study population consisted of all faculty members in the postgraduate studies departments at the Faculty of Economics, University of Benghazi, who numbered 97. The study concludes that there is a statistically significant effect of achieving programmatic accreditation indicators for the postgraduate program on the college's educational outcomes. While the most important recommendations of the study are to expand the circle of spreading the culture of quality as well as providing services and tools that help



the faculty member to provide educational material to his students comfortably.

Keywords: Quality, Indicator, Accreditation Programs, Postgraduate Studies

1. المقدمة Introduction:

إن النهضة المتمثلة في ثورة المعلومات والاتصالات، والانفجار المعرفي والتي يشهدها العالم المتقدم أدت إلى تغيرات وتطورات سريعة في شتى المجالات، لذا تواجه المؤسسات التعليمية العالي تحديات وصعوبات أثرت علي نجاح سير العملية التعليمية، تفرض عليها التحول نحو الأساليب الحديثة في التطوير والتحسين في الخدمات التي تقدمها. لذا فإن تطبيق معايير الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي يجعل من المؤسسات التعليمية تحقق الفاعلية والتطوير والارتقاء بمعدلات الأداء والجودة والرفع من كفاءة الخدمات التعليمية بها.

يعد ضمان الجودة إحدى الوسائل الحيوية في النظام التعليمي المعاصر، فالمناهج والبرامج التعليمية التي طبقت لتحسين نوعية التعليم في الماضي قد أبرزت تحسناً في الأداء الأكاديمي في الجامعات، غير أن مفهوم ضمان جودة التعليم والاعتماد لا يزال مثيراً للجدل، وما تزال النظم التعليمية تواجه تحدياً كبيراً في تحسين جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمية (العنيزي وآخرون، 2015).

ودولة ليبيا كغيرها من الدول تسعى الي تطوير التعليم الجامعي والنهوض بالعملية التعليمية ، والتحسين من مخرجاتها، ويتضح هذا من إدراك وزارة التعليم العالي بأهمية النقلة النوعية للتعليم التي لا تتحقق إلا من خلال وضع معايير ومؤشرات لمكونات العملية التعليمية تعمل علي الارتقاء بجودة التعليم وإتقانه (المعقل، 2016)، وحتى يتم مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات التعليم العالي في ليبيا، تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي عام 2006م بموجب قرار رقم (164) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وهو الجهة المخولة قانوناً بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في ليبيا وفقاً لقانون التعليم رقم (18) لسنة 2010 م (زويي وآخرون، 2017).

وأما في عام 2008م فقد أصدر المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في مخرجات العملية التعليمية، وعملية ضمان الجودة تشمل تطبيق كلا من معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، ومن خلاله أصبحت جل الجامعات الليبية تمتلك مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء تعمل وفقاً للدليل الصادر عن مركز ضمان الجودة (مرجين، 2017) .

وتأسيساً من ذلك، تسعى الدراسة الحالية الي التعرف إلى أي مدي تتحقق مؤشرات ضمان الجودة والاعتماد البرامجي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك على ضوء المعايير التي حددها دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة 2016م المتمثلة في (التخطيط والتنظيم الإداري، البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة، الشؤون الطلابية، المرافق وخدمات الدعم التعليمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع والبيئة، ضمان الجودة والتحسين المستمر).

2. إشكالية الدراسة:

شهدت مؤسسات التعليم العالي في ليبيا تطوراً ملحوظاً في زيادة عدد الجامعات والكليات والمعاهد في القطاعين العام والخاص، وكذلك زيادة في عدد الطلاب الملتحقين بها، ولقد أثار هذا الازدياد الكبير مخاوف المهتمين بالتعليم العالي من حدوث تدهور في المستويات التعليمية، إذا لم يحدث تركيز جديد على تحقيق النوعية الجيدة (المزين وسكيك، 2012)، الأمر الذي جعل من مؤسسات التعليم العالي بمختلف مجالاتها تركز على التعليم النوعي وتحسين الجودة والحرص على تحقيق مستويات عالية من الأداء، وهو ما يقتضي مراجعة الأداء العلمي والإداري في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد داخل المؤسسات التعليمية لتقييم مدى انعكاسه على المخرجات التعليمية وقدرتها على الاستمرار والمنافسة (مصطفى واحمدو، 2016).

ويعد مفهوم ضمان الجودة والاعتماد من الركائز الأساسية التي تستند عليها مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، ومن ذلك سعت جامعة بنغازي وهي أكبر الجامعات الليبية الي تطبيق نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في مدخلات المنظومة التعليمية وعملياتها وفي برامجها الأكاديمية ووحداتها البحثية (إدريس، 2015)، وهذا يتطلب منها ومن أعضاء هيئة التدريس العاملين بها ضرورة التعرف علي معايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد التي وضعتها وزارة التعليم العالي في ليبيا لجودة خدمات المؤسسات التعليمية من أجل الحصول علي الاعتمادية وصولاً إلي تحقيق الجودة العالية بالجامعات الليبية. وفي ضوء ذلك تمثلت مشكلة الدراسة في الصيغة التالية:

ما أثر تحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تنص على أنه "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي"

الفرضية الصفرية (H0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي)

الفرضية البديلة (H1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي)

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البرنامج التعليمي لضمان الجودة والاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة لضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار الشؤون الطلابية لضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية لضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

الفرضية الفرعية الخامسة: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البحث العلمي لضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

الفرضية الفرعية السادسة: والتي تنص على "لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر لضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي".

4. أهداف الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي والذي يكمن في معرفة تأثير تحقيق مؤشرات معايير الجودة والاعتماد البرامجي للدراسات العليا على مخرجات العملية التعليمية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وذلك بالاعتماد على المعايير الصادرة من دليل ضمان الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية لسنة 2016م.
2. تقديم بعض التوصيات التي قد تساهم في تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للجامعات الليبية.

5. أهمية الدراسة:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يتناول معرفة الفائدة التي تعود على هذه المؤسسات التعليمية من وراء تحقق مؤشرات الجودة والاعتماد البرامجي فيها.
2. استفادة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا من معرفة الأدوات والمؤشرات التي تفيدها في عملية رصد نقاط القوى ودعمها وكشف نقاط الضعف علاجها وتطويرها من أجل الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمخرجات التعليمية للطالب في الجامعات الليبية.
3. أية إضافات أخرى يمكن أن تظهر في نتائج هذه الدراسة تفيد الاطراف ذات العلاقة.

6. حدود الدراسة:

- أ- الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي بكافة أقسامها الموجودة.
- ب- الحدود الزمنية: تتحدث هذه الدراسة عن الفترة الزمنية الممتدة من العام الجامعي 2022م/2023م.
- ج- الحدود الموضوعية: سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى الأبعاد التالية: (معياري البرنامج التعليمي، معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، معيار الشؤون الطلابية، معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية، معيار البحث العلمي، معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر).

7. الدراسات السابقة Literature review:

- دراسة أبو عودة وأبو ملوح (2004): استهدفت الدراسة إلى تعرف مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي بمحافظات غزة في ضوء متغيرات كل من: الجامعة الإسلامية، والأزهر، والأقصى، وكليات العلوم الإنسانية وكليات العلوم الطبيعية، والصفة

الجامعية (محاضر/طالب جامعي) ، والجنس والكثافة الصفية من ثم تقديم مقترحات تسهم في رفع تلك المؤشرات وتم تطبيق الدراسة علي عينة من (131) محاضرا وطالبا جامعا، واستخدام (48) مؤشرا للجودة، وأهم نتائج الدراسة ما يلي: توجد فروق دالة إحصائية في ضوء كل من متغيرات: الجامعة، والكلية، والكثافة الصفية، وذلك لصالح كل من: الجامعة الإسلامية، و كليات العلوم الطبيعية، وفي نهاية أوصت الدراسة بضرورة تدريب المحاضرين الجامعيين على تطبيق الجودة في التعليم الجامعي، وتفعيل استخدام التقنيات الحديثة في التعليم.

- دراسة (موسى، 2013): سعت الدراسة الي معرفة مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة في جامعة الزاوية، وتمثل مجتمع الدراسة من المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد وعدد من أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالكلية، تم استخدام نموذج التقييم البرامجي الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتوصلت الدراسة الي عدم توافر متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، وأوصت بضرورة مراعاة متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

- دراسة (آل سفران، 2015): هدفت الدراسة إلى تقييم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا بكلية التربية في أبها جامعة الملك خالد، وتكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس، و(279) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ان محاور معايير الجودة تحققت جميعها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة، عدا محورين تحققا بدرجة مرتفعة (مواصفات البرنامج التعليمي، إدارة البرنامج) . كما تحققت محاور معايير الجودة جميعها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بدرجة متوسطة. وأوصت بضرورة تطوير المعايير في كلية التربية بجامعة الملك خالد التي تحتاج إلى تطوير، حتى تستطيع أن تحصل على الاعتماد الأكاديمي.

- دراسة (المعقل، 2016): تناولت الدراسة الكشف عن واقع متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من خلال أراء لعينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية البالغ عددهم (73) عضواً، وتوصلت الدراسة الي نتائج منها: وجود تطبيق لمتطلبات الجودة والاعتماد بكلية العلوم الاجتماعية بدرجة متوسطة، بينما معيار القيادة والإدارة بدرجة مرتفعة، أما معيار المشاركة المجتمعية بمستوى متدني، وأصت الدراسة بضرورة التعاون والمشاركة المجتمعية مع الجهات المستفيدة من مخرجات الكلية .

- دراسة الشيخ (2016)، تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي) الإطار المؤسسي، الحوكمة والإدارة، البني التحتية، الموارد البشرية، الطلاب والخريجون، التعليم والتعلم ومصادرها، البحث العلمي والدراسات العليا، خدمة المجتمع، وإدارة الجودة)، في مؤسسات التعليم الصحي، (كلية علوم الأشعة الطبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا و كلية الأشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني)، وبلغت مفردات العينة (440) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في تطبيق معايير الجودة والاعتماد في كلية الأشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني وكلية علوم الأشعة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وعدم رضا عن مستوى تطبيقها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث لم تتوفر أدلة و إجراءات ضمان الجودة ، ولا يتوفر الدعم الكافي من الإدارة العليا لتحسين الجودة داخل المؤسسات التعليمية الصحية .

- دراسة (ابو صاع، 2017): تهدف هذه الدراسة إلى فحص درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واتخذت من " جامعة فلسطين التقنية" أنموذج، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس

في جامعة فلسطين التقنية، والبالغ عددهم (228) فرداً، وتكونت عينة الدراسة من (69) عضو هيئة تدريس، تم استخدام المعايير هي (الإطار المؤسسي، والقبول والتسجيل وشئون الطلبة، والتعلم والتعليم ومصادره، والبحث العلمي، وإدارة الجودة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن متوسط تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية كان بمعدل متوسط.

- دراسة (الجرادة، 2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر معيار الاعتماد الأكاديمي (الرسالة والغايات والأهداف) في كلية التربية جامعة طيبة كما يراها أعضاء هيئة التدريس. وكانت عينة الدراسة لعدد (114) من أعضاء هيئة التدريس أظهرت النتائج أن تقديرات العينة لدرجة توافر متطلبات معيار الاعتماد الأكاديمي (الرسالة والغايات والأهداف) جاءت بدرجة متوسطة، وأوصت بضرورة اختيار قيادات إدارية فعالة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي.

- دراسة النقيري والطراونة (2018)، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها. وقد تكونت عينة الدراسة من (220) عميداً ورئيس قسم، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من ثلاث جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة في الأردن. وأستخدم منهج البحث المسحي التطويري. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها كانت مرتفعة. ومن بين التوصيات التي تمت التوصية بها: الحفاظ على الدرجة المرتفعة لتحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الأردنية بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعاملين في الجامعات وبخاصة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

- دراسة الصويعي وبو حنيك (2019): تهدف للتعرف على مستوي تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الأبعاد التالية (هيئة التدريس خدمات المجتمع والبيئة، البحث العلمي، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر) بالتطبيق على جامعتي بنغازي والمرقب. وتكونت عينة من (257) عضو هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مستوي تطبيق لمعايير الاعتماد المؤسسي كان منخفضاً، وأصت الدراسة على ضرورة نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعات.

8. منهجية البحث Research methodology:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و(منهج دراسة الحالة) من خلال التحليل المعمق والشامل لمشكلة الدراسة وذلك لمحدودية نطاقها المكاني والزمني، وبالاعتماد على التحقق والفحص الدقيق لخلفية المشكلة ووضعها ضمن إطارها المناسب.

9. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، والبالغ عددهم (97) عضواً، وذلك نظراً لصعوبة تطبيق الدراسة ميدانياً على جميع الكليات بالجامعة لما يتطلب ذلك من وقت وجهد كبير، لذا قام الباحث بتطبيق دراسة حالة لكلية الاقتصاد (جامعة بنغازي) وأخذ عينة قصدية من أعضاء هيئة التدريس بأقسام الدراسات العليا بالكلية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد أرسلت استمارات استبيان إلكترونية لكافة أعضاء هيئة التدريس المستهدفين بالدراسة ولقد تمت الردود على (61) استمارة استبيان بعد استبعاد الاستمارات غير القابلة للتحليل، حيث كانت نسبة الاستجابة (63%) وهي نسبة جيدة.

10. تحديد التعريفات والمصطلحات:

- **الجودة Quality:** الجودة لغة تعني أجاد، أي أتى بالجيد من قول أو عمل. وأجاد الشيء أي صيره جيداً، وجاد الشيء جوده بمعنى صار جيداً.
- والجودة اصطلاحاً عرفت بأنها "المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة".
- وعرف المعهد الأمريكي للمعايير الجودة بأنها "جملة السمات والخصائص للمنتج، أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة.
- **المعيار Standard:** هو مقياس لتقييم أداء المؤسسة (مؤسسياً أو برامجياً) ويتكون من عدة مؤشرات.
- **المؤشر Indicator:** هو مقياس كمي أو نوعي لمستوى الأداء بمرور الوقت للاستدلال على مدى تحقق المعيار.
- **الإعتماد Accreditation:** هو عملية التأكد أن المؤسسة استوفت الحد الأدنى من معايير الإعتماد (مؤسسي وبرامجي) ويمنح المركز بموجبها وثيقة بذلك.
- **الاعتماد البرامجي Program Accreditation:** هو وثيقة يمنحها المركز تؤكد قدرة البرنامج على تحقيق رسالته وأهدافه المعلنة وفق معايير الاعتماد البرامجي.
- **المؤسسة Institute:** هي كل مؤسسة حكومية أو خاصة تقدم برامج دراسية أو تدريبية منتظمة.
- **المصدر:** دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية 2016م.

1.2 المبحث الأول: إدارة الجودة الشاملة المفاهيم والأساليب.

1.1.2 مفاهيم الجودة

- الجودة:** تعرف الجودة اصطلاحاً بأنها "المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة.
- وعرف المعهد الأمريكي للمعايير الجودة بأنها "جملة السمات والخصائص للمنتج، أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة.
- الجودة هي الابتكار (Innovation) والمنتجات التي أصبحت لها دورة حياة أقصر تمثل الاستجابة الأفضل لحاجات الزبون اعتماد على أن الحاجة أم الابتكار وذلك بأمن خلال التركيز على تقديم منتجات أصغر أو أجمل أو أفضل في الاستخدام بما يلائم ويرضي الزبون.
- عرف معهد الجودة الفيدرالي إدارة الجودة الشاملة على أنها "مهنج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل حيث يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسن المستمر في العمليات والخدمات في المنظمة" (Goetsch, 1997).
- وعرفها بهارت واكلهوا (wakhu, Bharat) أنها "التفوق في الأداء لإسعاد المستهلكين عن طريق عمل المديرين والموظفين مع بعضهم البعض أجل تحقيق أو تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال العمل الصحيح بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى (الطائي وأخرونا، 2003).
- ضمان الجودة:** هو استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج، مرافق، طلاب، وأعضاء هيئة التدريس، ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية، وذلك وفق معايير محددة.
- أكد (الربيعي، 2005)، "بأن مفهوم ضمان الجودة إلى جميع العمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة والمحافظة عليها، والارتقاء بأدائها".
- عرف (جميل، 2005)، "بأنه مجموعة من الإجراءات والمعايير المستخدمة في تقييم المؤسسات التعليمية للتحقق من مدى استيفاء الشروط الأكاديمية أو التنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه المؤسسات التعليمية".

2.1.2 أهمية الجودة

عندما ازدادت حدة المنافسة بين المؤسسات المحلية والأجنبية وازدياد توجه نحو العولمة وكذلك تزايد غزو هذه المؤسسات للأسواق العالمية نتيجة العدد الهائل من فرص الربحية المتاحة، والتي أدت إلى تغييرها لأساليبها التنافسية.

ومن هنا يمكن القول بأن الاهتمام بالجودة وتطبيقاتها يمكن أن يحقق مزايا هامة للمنظمة منها (عواطف، 2009م):

- 1- تحسين سمعة المنظمة.
- 2- تسحين الإنتاجية.
- 3- تقليل الهدر في الموارد.
- 4- تقليل التكلفة.
- 5- زيادة الحصة السوقية.
- 6- تحسين الربحية.

3.1.2 أبعاد الجودة

توجد أبعاد ومفردات لقياس الجودة ويمكن تحديد الأبعاد الشائعة نذكر منها التالي (العجيلي، وآخرون ، 2009م):

- أ- الأداء: يشير هذا البعد إلى الخصائص الأساس في المنتج.
- ب- الهيئة: وهي الخصائص المكمل للخصائص الرئيسية، والتي تضيف قيمة لجودة المنتج.
- ج- المعولية: وتشير إلى الإتساق، والثبات في الأداء يجب أن تكون هناك درجة من الاعتمادية، والثقة في أداء المنتج وعدم تكرار الأعطال وأن يكون جاهزا وقت الطلب.
- د- المطابقة: تمثل درجة تطابق المنتج مع مواصفات التصميم.
- هـ- المتانة: تشير إلى معدل العمر الإقتصادي للمنتج قبل الاستهلاك أو الاستبدال.
- و- الجمالية: تشير إلى الهيئة الخارجية للمنتج، والشعور الذي تثيره لدى المستهلك.
- ز- التقمص العاطفي: تعبر عن درجة تمكن المجهز من فهم الحاجات البشرية للزبون وتحديدتها، وتلبية تلك الحاجات في المنتج.
- ح- الاحترافية: يقصد بها احتراف المهنة وقدرة المجهز على تقديم منتج خالي من العيوب.

4.1.2 دليل الجودة

إن الغرض من دليل الجودة هو توثيق سياسات وإجراءات المنظمة ذات الصلة بالجودة ومن بين مايتضمنه هذا الدليل التالي (الطائي، قداه ، 2008م):

- 1- رسالة المنظمة وسياسة الجودة (مصدقة وموقعة من الرئيس الأعلى للمنظمة).
 - 2- تعريف ووصف نظام إدارة الجودة.
 - 3- الهيكل التنظيمي للمنظمة.
 - 4- التعريف بالصلاحيات والمسؤوليات والواجبات.
 - 5- الإشارة إلى إجراءات النظام المعتمدة في المجالات المختلفة في المنظمة.
- وفي المنظمات الكبيرة قد يكون هناك دليل رئيسي مع أدلة أخرى للجودة تتضمن تفاصيل الإجراءات والممارسات الخاصة بالعملية في مجالات معينة من النظام. أو قد يكون هناك دليل واحد للجودة يتضمن أيضا تفاصيل عن استراتيجيات بحوث تسويق، وتقييم حاجات ورغبات العملاء، والتصميم والتطوير، والموارد البشرية، والعملية الإنتاجية، والمبيعات، والتوزيع، والمشتريات.

2.2 المبحث الثاني: ضمان الجودة

1.2.2 مبررات تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

ازداد بشكل ملحوظ الأهتمام بإستخدام نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بالوقت الحاضر، وذلك بسبب تسارع التحديات والتغيرات في مجالات الحياة كافة، مما وجه الأنظار إلى ضرورة الآخذ بنظام ضمان الجودة كأحد المداخل الرئيسية لرفع كفاءة ونوعية التعليم.

ومن أهم المبررات التي أدت إلى تبني نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي مايلي (منتهى، 2018م):

1- الاستجابة للتحديات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

2- ظهور العولمة أو ما يعرف بثورة المعلومات.

3- التحديات السياسية والتوجه نحو إنفتاح الأنظمة السياسية على الديمقراطية.

4- التحديات الاقتصادية وأثر التغيرات المتسارع على العالم.

5- التغيرات في احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

6- التغيرات والمنظومات المجتمعية (رضا، ناصر، 2010م).

2.2.2 متطلبات تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

يعتمد تطبيق ضمان الجودة بهذه المؤسسات على وجود مجموعة من المتطلبات:

أ- التركيز على الإدارة الجيدة والتخطيط الجيد للموارد (Zhao, 2005).

ب- توفر أفراد مؤهلين للعمل داخل المؤسسات التعليمية.

ج- توفير التدريب الفعال لجميع العاملين في المؤسسات التعليمية على أساليب وطرق ضمان الجودة (Welsh, 1999).

د- إنشاء وحدة لضمان الجودة في كافة المؤسسات التعليمية (طعان، 2004م).

3.2.2 مزايا تطبيق ضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية.

تجني مؤسسات التعليم العالي نظير تطبيق ضمان الجودة المزايا التالية:

1- تحقيق الترابط والتكامل بين كافة أعضاء المؤسسة والعمل بروح الفريق.

2- تخفيض الهدر في وقت وموارد المؤسسة من خلال العمل بأقل نسبة ممكنة من الأخطاء (هدى، 2004).

3- توفير ميزة تنافسية للمؤسسة على المستوى المحلي والاقليمي وكذلك العالمي، ورفع مستوى جودة الخريجين وتضييق الفجوة بين كفاءة خريجها واحتياجات سوق العمل (Trevor, 20059).

4.2.2 معايير ضمان الجودة في ليبيا.

إن حرص الدول على تعليم مواطنيها وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة تعد أهم استثماراتاتها في أهم ثرواتها ألا وهي عقول أبنائها. وليس خافيا أن صيغة المناهج والمقررات الدراسية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي تعتبر حجر الأساس في العملية التعليمية، وبالتالي كان لزاما على هذه الدول السعي الجاد بغية تجويد مناهج جامعاتها وتطوير مقرراتها وبرامجها الدراسية (مركز ضمان الجودة، 2008م).

"أصبحت برامج وأنشطة الجودة والإعتماد في الجامعات محط أنظار وتفكير من المهتمين والباحثين في مجال التعليم العالي، وأكدت الآليات والإجراءات التي يتم من خلالها تأصيل الجودة في العملية التعليمية والتعليم العالي من المقومات الرئيسية للدولة العصرية، لذلك تحرص كل الدول على اختلاف أحجامها ومستويات نموها على إنشاء مؤسساتها التعليمية المتنوعة، كما تحرص على تطوير هذه المؤسسات من حين لآخر.

تأسس المركز الوطني لضمان الجودة بناء على القرار رقم 164 لسنة 2006م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقا. ومع صدور قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م أصبح المركز هو الجهة المخولة قانونا بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية كافة. وبعد تأسيس المركز بدأت الدعوات تتجه نحو ضرورة تأسيس كيانات تهتم بالجودة وضمانها في الجامعات الليبية، وبعد عام 2008 م أصبحت جل تلك الجامعات تمتلك مكاتب لضمان الجودة وتقييم الأداء، وذلك لغرض تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي والإداري في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة، لتفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (مرجين، آخرون ، 2018م).

3.2 المبحث الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

1.3.2 صدق أداة الدراسة:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان) بعد عرضها في صورتها الأولية على عدد من الاساتذة المتخصصين فيمن ذوي الاختصاص بقسم الإدارة من أجل تحديد مدى صدق الفقرات مع كل عبارة من عبارات، حيث حازت معظم الفقرات على نسبة عالية من اتفاق المحكمين، وقد تم تعديل بعض الفقرات بإعادة صياغتها واستبعدت بعضها الأخرى التي اختلفت فيها وجهات النظر، كما تم سحب عينة استطلاعية لقياس معامل ألفا كرو نباخ والجدول التالي يبين نتائج قياس الثبات لمحاور الدراسة والإجمالي.

2.3.2 ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ملائمة ثبات أداة القياس، استخدمت طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) للتعرف على درجة ثبات أداة القياس، حيث تراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.89- 0.93)، وبلغت قيمة معامل الصدق المناظرة بين (0.94- 0.97)، وهي قيم مرتفعة وتؤكد الثقة في نتائج المحاور ، وبشكل عام فقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.96) وقيمة معامل الصدق للأداة ككل (0.98)، وهي قيم مقبولة ومرتفعة جدا وتؤكد الثقة في نتائج هذه الدراسة، وهذا يبرر صدق المقاييس لهذه الدراسة، وإن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله.

جدول (1) قيم معاملات الثبات والصدق لمحاور الدراسة

ت	الفقرة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المحور الأول	12	0.89	0.94
2	المحور الثاني	9	0.90	0.95
3	المحور الثالث	8	0.88	0.94

0.96	0.93	9	المحور الرابع	4
0.96	0.93	9	المحور الخامس	5
0.97	0.94	9	المحور السادس	6
0.98	0.96	56	الأداة ككل	

3.3.2 اختبار اعتدالية البيانات:

يعتبر معرفة تبعية توزيع البيانات أمراً مهماً قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الإحصاء المعلمي هو الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللامعلمية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق. حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو-ويلك

(Shapiro-Wilk)

عندما يكون حجم البيانات أقل من 100 مفردة، والجدول رقم (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (2) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان	شابيرو-ويلك		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
المحور الأول	0.96	61	0.05
المحور الثاني	0.94	61	*0.00
المحور الثالث	0.97	61	0.16
المحور الرابع	0.95	61	*0.02
المحور الخامس	0.96	61	*0.04
المحور السادس	0.93	61	*0.00
جميع المحاور	0.92	61	*0.00
*معنوي عند مستوى 5%			

من الجدول رقم (2) يتضح من نتائج اختبار (شابيرو-ويلك) دالة إحصائية لجميع المحاور ما عدا المحور الأول والثالث، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن بيانات المحور الثاني والرابع والخامس والسادس وأجمالي المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات اللامعلمية، بينما الاختبارات المعلمية هي الأنسب لاختبار المحور الأول والثالث.

4.3.2 المعالجة الإحصائية لتحليل البيانات:

بعد جمع البيانات وإدخالها، تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها في عملية التحليل، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل نتائج البحث، حيث قام الباحث بإدخال البيانات المجمعة بناءً على مقياس ليكرت (Likert) باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق درجة (2)، محايد درجة (3)، موافق درجة (4)، وموافق بشدة درجة (5). في هذا الجزء قام الباحث بعرض آراء عينة الدراسة وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالأبعاد والتي تعكس المتغير المستقل والمتغير التابع، والتي يضمها الجزء الثاني من استبانة الدراسة، وقد تم الاعتماد على المعادلة التالية في حساب الأهمية النسبية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الدرجة لأعلى في المقياس} - \text{الدرجة الأدنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}} \times 100$$

$$\text{طول الفئة} = \frac{1 - 5}{4} \times 100$$

جدول (3) تدرج ومستويات مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1 - 1.79	180 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتفق مع طبيعة المشكلة وأهدافها بقصد جمع المعلومات والحقائق الراهنة التي لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بهدف تفسيرها والتعرف على الظاهرة المدروسة. في ضوء أهداف الدراسة وفروضها وأسلوب القياس ونوع العينة المستخدمة في الدراسة من ناحية، وأغراض التحليل واختبار الفروض من ناحية أخرى، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(Statistical Package for Social Science SPSS-28) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- (1) التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص العينة حسب المتغيرات الديموغرافية.
- (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب للتعرف على مستويات أبعاد الدراسة.
- (3) استخدام اختبار الإحصائي (One Sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة في حالة تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي
- (4) استخدام اختبار الإحصائي (Binomial -test) لاختبار فرضيات الدراسة في حالة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي
- (5) معامل الارتباط لبيرسون (Person and Sperman correlation methods) وسبيرمان لدراسة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

5.3.2 الدراسة الميدانية:

يتناول هذه الفصل تحليل البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجانب الوصفي:

يتناول هذا الجانب وصفاً لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

أ. تحليل الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

يبين هذا الجزء تحليلاً وصفاً للبيانات المتعلقة بالخصائص الأولية لمفردات عينة البحث، والتي تم جمعها من خلال استمارة الاستقصاء حيث تعكس البيانات الواردة في الجدول رقم (4) مجموعة من المتغيرات وهي (النوع، التخصص العلمي، الدرجة العلمية).

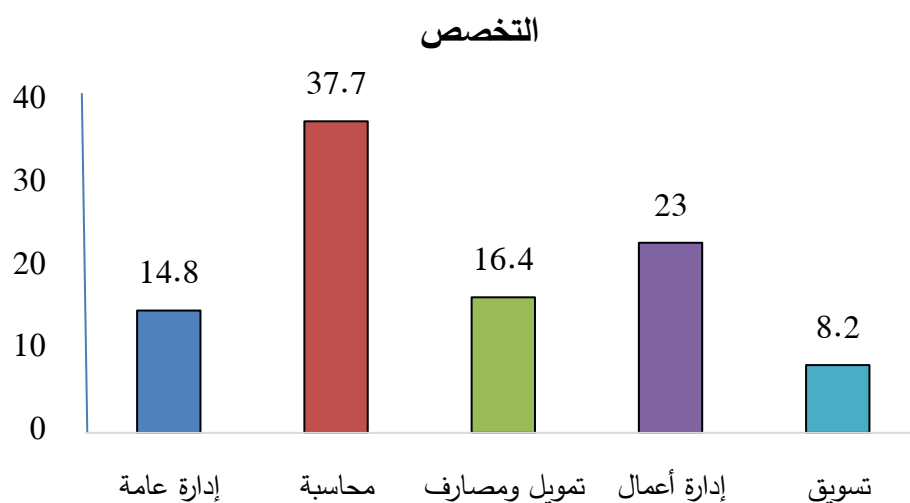
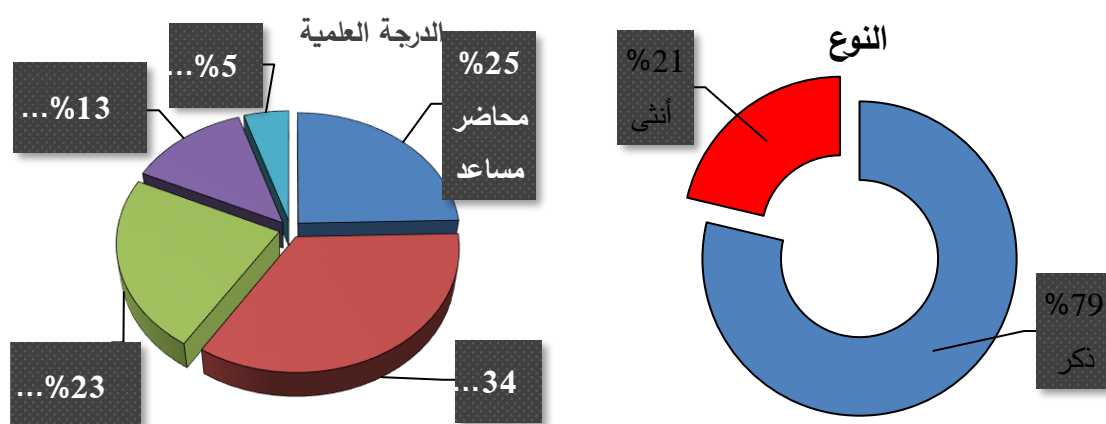
استخرجت التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة والمبينة في الجدول:

جدول (4) يوضح الخصائص الأولية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	48	78.7
	أنثى	13	21.3
	المجموع	61	100.0
التخصص	إدارة عامة	9	14.8
	محاسبة	23	37.7
	تمويل ومصارف	10	16.4
	إدارة أعمال	14	23.0
	تسويق	5	8.2
	المجموع	61	100.0
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	15	24.6
	محاضر	21	34.4
	أستاذ مساعد	14	23.0
	أستاذ مشارك	8	13.1
	أستاذ	3	4.9
	المجموع	61	100.0

من الجدول (4) والذي يتضمن الخصائص الأولية لعينة الدراسة، يتبين من توزيع عينة الدراسة حسب النوع حيث أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية عينة الدراسة (78.7%) من أفراد عينة الدراسة ذكور، والباقي إناث، مما تشير نتائج التحليل الوصف أن

ما نسبة (37.7%) من المبحوثين متخصصين في مجال المحاسبة ، فيما كانت نسبة المبحوثين المتخصصين في إدارة الأعمال والإدارة العامة (23.0%) و(14.8%) على التوالي، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة (34.4%) من أفراد العينة خبرتهم درجتهم العلمية محاضر، يليها (24.6%) من حاملي درجة المحاضر المساعد ، بينما كانت أقل درجة علمية ممثلة في العينة هي درجة أستاذ بنسبة (4.9%) وبشكل عام فإن هذه القيم تدل على امتلاك أفراد عينة الدراسة القدرة الكاملة عن الإجابة على فقرات الاستبانة بما يحقق أهداف الدراسة واختبار فرضياته ، الشكل رقم (1) يعطي صورة أوضح مما يسهل فهم البيانات.



شكل (1) الخصائص الأولية لعينة الدراسة

ثانياً: وصف مستويات المحاسبة القانونية ومحاورها:

أ. **تحديد دور معيار البرنامج التعليمي:** للتعرف على دور معيار البرنامج التعليمي حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو وفقاً للجدول رقم (5):

من الجدول (5) الذي تضمن نتائج تحليل محور معيار البرنامج التعليمي يتبين أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.92-3.93)، حيث جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على " للقسم شروط قبول واضحة وشفافة"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري قيمته (0.81) وكانت الأهمية النسبية للفقرة (78.69%)، بينما جاءت العبارة رقم (11) والتي تنص " القسم يوفر الوسائط التعليمية وكذلك المصادر والمراجع بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات العملية التعليمية"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.92) وانحراف معياري (1.11) وبلغت الأهمية النسبية (58.33%)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمعيار البرنامج التعليمي قد بلغ المتوسط العام (3.51) بانحراف معياري (0.63) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (78.69%) ما يعني أن مستواه مرتفعاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (3).

جدول (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحور معيار البرنامج التعليمي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	يعتمد القسم في تصميمه لبرامجه التعليمية على المختصين وبالدرجات العلمية المطلوبة.	3.75	0.89	75.08	4
2.	للقسم شروط قبول واضحة وشفافة.	3.93	0.81	78.69	1
3.	للمنسق مهام ومسؤوليات وصلاحيات محددة حسب اللوائح المعمول بها	3.89	0.75	77.70	3
4.	القسم مبني على دراسات تبين احتياجات المجتمع وسوق العمل الكمية والنوعية ز	2.93	1.00	58.69	11
5.	للقسم أساليب تدريسية وبحثية تناسب طبيعة وأهداف البرنامج	3.25	0.92	64.92	10
6.	للقسم خطة دراسية معتمدة ومعلنة.	3.92	0.94	78.36	2
7.	المقررات الدراسية بالقسم تمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات الذهنية والعملية وكذلك تحفزهم على إجراء البحوث العلمية.	3.46	0.96	69.18	7
8.	للقسم إجراءات واضحة تضمن تنوع طرق وأساليب تقييم الطلاب، وكذلك مراجعة سياسة القبول بشكل دوري.	3.39	0.99	67.87	8
9.	للقسم دليل لكتابة الرسائل والاطروحات العلمية.	3.66	1.00	73.11	6

10.	للقسم توصيف للمقررات الدراسية وفق النموذج المعد من المركز الوطني لضمان الجودة.	3.70	0.95	74.10	5
11	القسم يوفر الوسائط التعليمية وكذلك المصادر والمراجع بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات العملية التعليمية.	2.92	1.11	58.33	12
الاتجاه العام لمحوّر معيار البرنامج التعليمي		3.51	0.63	70.20	

ب. تحديد دور معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة: للتعرف على دور تنفيذ لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك وفقاً للجدول رقم (6):

من خلال الجدول رقم (6) الذي تضمن نتائج تحليل محور لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة يتبين أن العبارات جاءت بمتوسطات موافقة متفاوتة تقع بين (2.75 - 3.87) حيث تم استخدام مقياس ليكارت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق (3)، وتشير النتائج أن المتوسط العام للعبارة الأولى والتي تنص على أن " بأقسام الكلية العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة." في المرتبة الأولى بمتوسط قيمته (3.87) بانحراف معياري (0.85) وبلغت الأهمية النسبية (77.38%)، وأظهرت النتائج أن الفقرة الرابعة والتي تنص على " للأقسام إجراء واضح لتوفير خدمات التقنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم بشكل مستمر." في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.75) وانحراف معياري (1.01) وبلغت الأهمية النسبية (55.08%).

وبشكل عام فإن المتوسط العام لهذا المحور بلغ (3.32) بانحراف معياري (0.70) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (66.40%)، وهذا يعني أن دور محور لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة كان متوسطاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكارت الموضح بالجدول (3).

جدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	بأقسام الكلية العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.	3.87	0.85	77.38	1
2	الأقسام تلتزم بالتخصصات والدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يتناسب وتدرّس مقرراته.	3.66	0.91	73.11	2
3	الأقسام تحتفظ بملف أكاديمي لجميع أعضاء هيئة التدريس، يحتوي على السيرة الذاتية والشهادات الأكاديمية معتمدة ومعادلة من الجهة المختصة.	3.61	0.88	72.13	3
4	للأقسام إجراء واضح لتوفير خدمات التقنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم بشكل مستمر.	2.75	1.01	55.08	9
5	للأقسام إجراء يلزم عضو هيئة التدريس بتقديم تقرير عن المقرر الدراسي لإدارة القسم بنهاية كل فصل دراسي.	2.90	1.04	58.03	8
6	للكلية إجراء واضح لحفظ حقوق أعضاء هيئة التدريس والممتحنين.	3.26	1.06	65.25	6

7	للأقسام إجراء واضح لإختيار المشرف الأكاديمي يتناسب وطبيعة الرسالة والاطروحة.	3.31	0.96	66.23	5
8	للقسم إجراء واضح لحفظ حقوق التأليف والملكية الفكرية للمادة العلمية.	3.13	0.92	62.62	7
	الاتجاه العام لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة	3.32	0.70	66.40	

ج. تحديد دور معيار الشؤون الطلابية:

للتعرف على دور معيار الشؤون الطلابية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور معيار الشؤون الطلابية قد تراوحت ما بين (2.80 – 4.13)، حيث جاءت العبارة رقم (1) و التي تنص علي: للأقسام وسائل واضحة للإعلان على شروط قبول وتسجيل الطلاب في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وانحراف معياري (0.785) وبلغت الأهمية النسبية (82.62%)، بينما جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على للقسم إجراء لاستطلاع آراء الطالب حول أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري (1.03) وبلغت الأهمية النسبية (56.07%)، وبشكل عام فإن بلغ المتوسط العام (3.41) بانحراف معياري (0.71) والأهمية النسبية بلغت (68.24%)، ما يعني أن محور معيار الشؤون الطلابية مرتفعاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (3).

جدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعيار الشؤون الطلابية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	للأقسام وسائل واضحة للإعلان على شروط قبول وتسجيل الطلاب	4.13	0.785	82.62	1
2	للأقسام برنامج لمراجعة إجراءات القبول والانتقال من وإلى القسم.	3.93	0.929	78.69	2
3	للأقسام ملف أكاديمي لكل طالب يتضمن نسخاً ورقية للتسجيل والنتائج لكل فصل أو عام دراسي ويتسلم الطالب نسخة منه.	3.67	1.012	73.44	3
4	القسم يحتفظ بنسخ احتياطية من سجلات الطالب الورقية والالكترونية في مكان آمن.	3.38	0.969	67.54	5
5	القسم يوفر الارشاد والدعم اللازم للطالب، بما يمكنهم من الوصول إلى المصادر والكتب والأدوات، ذات العلاقة بالبرامج التعليمية.	3.15	1.108	62.95	6
6	للقسم إجراء يضمن توفير الموارد والإمكانات اللازمة تمكن الطالب من القيام بالبحوث والدراسات.	2.84	0.986	56.72	7
7	للقسم إجراء لاستطلاع آراء الطالب حول أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والاستفادة منها في عمليات التحسين.	2.80	1.030	56.07	8
	الاتجاه العام لمعيار الشؤون الطلابية	3.41	0.71	68.24	

د. تحديد دور معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية:

للتعرف على دور لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

من خلال الجدول رقم (8) الذي تضمن نتائج تحليل محور معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية يتبين أن العبارات جاءت بمتوسطات موافقة متفاوتة تقع بين (2.05 - 2.48) حيث تم استخدام مقياس ليكارت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق (3)، وتشير النتائج أن المتوسط العام للعبارة رقم 9 والتي تنص على أن "ت لأعضاء هيئة التدريس بالقسم الدور الفني في تحديد وإقتناء وتحديث الكتب والمصادر." في المرتبة الأولى بمتوسط قيمته (2.48) بانحراف معياري (1.026) وبلغت الأهمية النسبية (49.51%)، وأظهرت النتائج أن الفقرة الثالثة والتي تنص على "القسم يوفر العدد الكافي والمناسب من مكاتب لأعضاء هيئة التدريس، تتوفر فيها شروط التهوية والإضاءة، وتقنية المعلومات." في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.05) وانحراف معياري (0.865) وبلغت الأهمية النسبية (40.98%). وبشكل عام فإن المتوسط العام لهذا المحور بلغ (2.35) بانحراف معياري (0.76) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (61.97%)، وهذا يعني أن دور محور معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية كان منخفضاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكارت الموضح بالجدول (3).

جدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	للكلية مبان وقاعات تتوفر بها التجهيزات المناسبة لخدمة العملية التعليمية.	2.48	1.043	49.51	1
2	الأقسام تقدم المساعدة الفنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لإستخدام الأجهزة والمعدات.	2.41	0.883	48.20	2
3	القسم يوفر العدد الكافي والمناسب من مكاتب لأعضاء هيئة التدريس، تتوفر فيها شروط التهوية والإضاءة، وتقنية المعلومات.	2.05	0.865	40.98	7
4	للأقسام مكان مناسب يتوفر به العدد الكافي من الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية التي تغطي المقررات الدراسية به.	2.23	0.824	44.59	3
5	للأقسام إشترك مغل ومستمر في الدوريات وقواعد البيانات ذات العلاقة بالبرامج التعليمية التي تخص القسم.	2.20	0.872	43.93	4
6	للأقسام العدد الكافي من أجهزة الحاسوب المجهزة بالبرمجيات اللازمة والمرخصة ومتاحة للطلاب لغرض التعليم والتعلم.	2.15	0.963	42.95	5
7	الأقسام توفر إمكانية الاتصال والتواصل بالشبكة الدولية (الأنترنت).	2.10	0.978	41.97	6
8	لأعضاء هيئة التدريس بالقسم الدور الفني في تحديد وإقتناء وتحديث الكتب والمصادر.	2.48	1.026	49.51	1
	الاتجاه العام لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية	2.35	0.76	47.00	

هـ. تحديد دور معيار البحث العلمي:

للتعرف على دور لمعيار البحث العلمي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعيار البحث العلمي

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
3	55.41	0.883	2.77	1 للأقسام إجراءات واضحة للقيام بالبحث العلمي وتحفيز الباحثين.
5	52.13	0.936	2.61	2 للأقسام قائمة محدثة لمنشوراته على موقعه الالكتروني
6	51.48	0.974	2.57	3 للأقسام بالكلية برنامج للتعاون في مجال البحث العلمي مع أقسام مناظرة في جامعات محلية ودولية ومراكز بحثية.
2	55.74	0.933	2.79	4 للأقسام إجراء يهتم بالباحثين الذين قاموا بإنتاج أبحاث علمية ذات القيمة المضافة.
2	55.74	0.933	2.79	5 للأقسام إجراء لحصر وتصنيف الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة وأعمال الترجمة للباحثين.
2	55.74	0.951	2.79	6 للأقسام إجراء لحصر ونشر أسماء أعضاء هيئة التدريس الذين أسهموا في عمليات التقييم والتحكيم العلمي.
4	52.46	0.879	2.62	7 للأقسام إجراء يساعد على تقييم ونشر البحوث وكذلك معدل الاستشهادات (Citations) البحثية الواردة لأعضاء هيئة التدريس القارين.
1	56.72	0.860	2.84	8 للأقسام إجراء لتفعيل الساعات البحثية لعضو هيئة التدريس تدعم البحث العلمي.
	55.56	0.74	2.78	الاتجاه العام لمعيار البحث العلمي

من خلال الجدول رقم (10) الذي تضمن نتائج تحليل محور معيار البحث العلمي يتبين أن العبارات جاءت بمتوسطات موافقة متفاوتة تقع بين (2.57- 2.84) حيث تم استخدام مقياس ليكارت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق (3)، وتشير النتائج أن المتوسط العام للعبارة رقم 8 والتي تنص على أن " للأقسام إجراء لتفعيل الساعات البحثية لعضو هيئة التدريس تدعم البحث العلمي.. " في المرتبة الأولى بمتوسط قيمته (2.84) بانحراف معياري (0.86) وبلغت الأهمية النسبية (56.72%)، وأظهرت النتائج أن الفقرة الثالثة والتي تنص على " للأقسام بالكلية برنامج للتعاون في مجال البحث العلمي مع أقسام مناظرة في جامعات محلية ودولية ومراكز بحثية.. " في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.57) وانحراف معياري (0.974) وبلغت الأهمية النسبية (51.48%). وبشكل عام فإن المتوسط العام لهذا المحور بلغ (2.78) بانحراف معياري (0.74) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (55.56%)، وهذا يعني أن دور محور لمعيار البحث العلمي كان متوسطاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكارت الموضح بالجدول (3).

و. تحديد دور ضمان الجودة والتحسين المستمر:

للتعرف على دور لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحور معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	لأقسام نظام داخلي لضمان الجودة والتحسين المستمر.	3.28	0.897	65.57	2
2	لأقسام وحدة للجودة يتولى إدارة وتحسين جودة العملية والتعليمية.	3.30	0.882	65.90	1
3	لأقسام إجراء يمكن وحدة الجودة من الاشراف بشكل مباشر على إعداد وصياغة تقرير الدراسة الذاتية.	3.10	0.889	61.97	3

4	للاقسام إجراء واضح يضمن مشاركة وحدة الجودة في تطوير وتحديث المنهج الدراسي.	3.10	0.851	61.97	3
5	للاقسام إجراءات واضحة ومناسبة للاستفادة من نتائج عمليات التقييم في التطوير والتحسين المستمر لضمان جودة العملية التعليمية.	3.10	0.926	61.97	3
6	للاقسام إجراء لمراجعة عملية التقييم الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والاستفادة من نتائج التقييم.	3.03	0.894	60.66	4
7	للقسم إجراءات لمراجعة طرق وأساليب تقييم أداء الطلاب بشكل دوري.	2.97	0.948	59.34	5
8	للقسم إجراءات واضحة لمتابعة الخريجين والاستفادة من آرائهم وآراء أرباب العمل في تحسين وتطوير البرنامج التعليمي.	2.77	1.039	55.41	6
الاتجاه العام لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر		3.11	0.76	62.19	

من خلال الجدول رقم (10) الذي تضمن نتائج تحليل محور لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر يتبين أن العبارات جاءت بمتوسطات موافقة متفاوتة تقع بين (2.77 - 3.30) حيث تم استخدام مقياس ليكارت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق (3)، وتشير النتائج أن المتوسط العام للعبارة رقم 9 والتي تنص على أن "تو للأقسام وحدة للجودة يتولى إدارة وتحسين جودة العملية والتعليمية..". في المرتبة الأولى بمتوسط قيمته (3.30) بانحراف معياري (0.88) وبلغت الأهمية النسبية (65.90%)، وأظهرت النتائج أن الفقرة الثامنة والتي تنص على "للقسم إجراءات واضحة لمتابعة الخريجين والاستفادة من آرائهم وآراء أرباب العمل في تحسين وتطوير البرنامج التعليمي..". في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.05) وانحراف معياري (0.865) وبلغت الأهمية النسبية (40.98%). وبشكل عام فإن المتوسط العام لهذا المحور بلغ (2.77) بانحراف معياري (1.039) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (55.41%)، وهذا يعني أن دور محور لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر كان مرتفعاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكارت الموضح بالجدول (3).

د. تحديد جودة المخرجات التعليمية: للتعرف على جودة المخرجات التعليمية حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والرتب لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (11) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحور جودة المخرجات التعليمية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار البرنامج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.33	0.81	66.56	4
2.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.38	0.92	67.54	2
3.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار الشؤون الطلابية ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.39	0.954	67.87	1
4.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.10	1.106	61.97	6
5.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار البحث العلمي ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.23	0.920	64.59	5

6.	توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.	3.34	0.947	66.89	3
الاتجاه العام لمحو جودة المخرجات التعليمية					
		093.	560.	70.20	

من خلال الجدول رقم (12) الذي تضمن نتائج تحليل جودة المخرجات التعليمية يتبين أن العبارات جاءت بمتوسطات موافقة متفاوتة تقع بين (3.10-3.39) حيث تم استخدام مقياس ليكارت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق (3)، وتشير النتائج أن المتوسط العام للعبارة رقم 9 والتي تنص على " توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار معيار الشؤون الطلابية ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا.. " في المرتبة الأولى بمتوسط قيمته (3.39) بانحراف معياري (0.95) وبلغت الأهمية النسبية (67.87%)، وأظهرت النتائج أن الفقرة الثامنة والتي تنص على " توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين تحقق مؤشرات معيار معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية ومخرجات العملية التعليمية ببرنامج الدراسات العليا." في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.10) وانحراف معياري (1.106) وبلغت الأهمية النسبية (61.97%). وبشكل عام فإن المتوسط العام لهذا المحور بلغ (3.09) بانحراف معياري (0.56) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (61.80%)، وهذا يعني أن دور محور لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر كان مرتفعاً مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكارت الموضح بالجدول (3).

ثالثاً: التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات

أ. نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة " أثر تحقيق مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي"، فقد تم في ها المبحث التطرق إلى جانب الإحصاء الاستدلالي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وبمراجعة الدراسات السابقة تبين أن أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression Model) هو الأنسب للدراسة مقارنة بأسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Liner Regression Model) وذلك بسبب عدم تحقق افتراضات الانحدار المتعدد ، وأهمها مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

ت. اختبار فرضيات الانحدار الخطي البسيط:

ويتضمن هذا الجانب التحقق من فرضيات الانحدار لخطي البسيط بهدف التعرف على تأثير متغير واحد مستقل على متغير تابع وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لمعايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ".

الفرضية الصفرية (H0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لمعايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لمعايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي).

جدول (1) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير معايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	معايير الاعتماد البرامجي	0.77	0.60	88.592	0.001	1.027	0.34	0.73

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (1) وجود علاقة وتأثير إيجابي لإبعاد معايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية ، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.77)، كما بلغ معامل التحديد (0.60) أي أن معايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية يفسر ما نسبته (60%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (1.027) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (1.027)، كما أظهرت نتائج اختبار t عدم معنوية هذا التأثير من خلال قيمة (t) البالغة (0.34) عند مستوى دلالة (0.73). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) وهذا يدل على وجود تأثير لمعايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية الأولى: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البرنامج التعليمي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ".

الفرضية الصفرية (H0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البرنامج التعليمي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البرنامج التعليمي لبرنامج الدراسات العليا على جودة المخرجات التعليمية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي).

جدول (2) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير لمعيار البرنامج التعليمي على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	معيار البرنامج التعليمي	0.57	0.32	28.048	<0.001	70.6	2.084	0.041

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (2) وجود علاقة وتأثير إيجابي لبعد معيار البرنامج التعليمي و جودة المخرجات التعليمية، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.57)، كما بلغ معامل التحديد (0.32) أي أن معيار البرنامج التعليمي يفسر ما نسبته (32%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.67) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار البرنامج التعليمي يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (67%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (2.084) عند مستوى دلالة (0.041). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا

يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار البرنامج التعليمي على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي ".

الفرضية الصفرية (H_0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H_1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

جدول (3) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة	0.66	0.43	44.729	<0.001	0.69	2.839	0.006

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (3) وجود علاقة وتأثير إيجابي لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية ، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.66)، كما بلغ معامل التحديد (0.43) أي أن معيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة يفسر ما نسبته (43%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.69) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (69%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (2.839) عند مستوى دلالة (0.006). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي ".

الفرضية الصفرية (H_0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H_1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

جدول (4) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير لمعيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
----------------	-----------------	---	-------	--------	---------	---------	----------	--------

جودة المخرجات التعليمية	معيار الشؤون الطلابية	0.59	0.36	31.020	0.001	0.61	3.229	0.002
-------------------------	-----------------------	------	------	--------	-------	------	-------	-------

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (4) وجود علاقة وتأثير إيجابي لمعيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية ، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.59)، كما بلغ معامل التحديد (0.36) أي أن معيار الشؤون الطلابية يفسر ما نسبته (36%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.61) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار الشؤون الطلابية يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (61%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (3.229) عند مستوى دلالة (0.002). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي".
الفرضية الصفرية (H_0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).
الفرضية البديلة (H_1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

جدول (5) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية	0.41	0.17	11.938	0.001	0.39	8.940	0.000

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (5) وجود علاقة وتأثير إيجابي لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية ، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.41)، كما بلغ معامل التحديد (0.17) أي أن معيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية يفسر ما نسبته (17%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.39) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (39%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (8.94) عند مستوى دلالة (0.000). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية الخامسة: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي".
الفرضية الصفرية (H_0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

جدول (6) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير معيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	معيار البحث العلمي	0.55	0.31	26.09	0.001	0.54	6.09	0.000

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (6) وجود علاقة وتأثير إيجابي لمعيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.55)، كما بلغ معامل التحديد (0.31) أي أن معيار البحث العلمي يفسر ما نسبته (31%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.54) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار البحث العلمي يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (54%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (6.09) عند مستوى دلالة (0.000). ومن خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية.

الفرضية الفرعية السادسة: تنص على أنه " لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي ".

الفرضية الصفرية (H0): الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

الفرضية البديلة (H1): الانحدار معنوي (يوجد تأثير لتحقيق مؤشرات معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا جامعة بنغازي).

جدول (7) تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة (t)	Sig(t)
جودة المخرجات التعليمية	ضمان الجودة والتحسين المستمر	0.59	0.35	31.602	0.001	0.57	4.77	0.000

(.) معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (7) وجود علاقة وتأثير إيجابي لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية، حيث بلغت قوة الارتباط بينهما (0.59)، كما بلغ معامل التحديد (0.35) أي أن معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر يفسر ما نسبته (35%) من التباين في جودة المخرجات التعليمية، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (0.57) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية بقيمة (57%)، ويؤكد ذلك معنوية هذا التأثير قيمة (t) البالغة (4.77) عند مستوى دلالة (0.000). ومن خلال نتائج التحليل

يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية.

4.2 النتائج والمناقشة Results and discussion

1.4.2 النتائج Results

تم تقسيم نتائج الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: الأهمية النسبية للمحاور

جاءت مستويات المحاور متباينة فيما بينها من حيث الأهمية النسبية، حيث أتضح من نتائج التحليل الآتي:

- أ- محور معيار البرنامج التعليمي، ومحور معيار الشؤون الطلابية، ومحور معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر كان مرتفعاً. وهذا يدل على أن هناك إهتمام ملحوظ من إدارة الكلية بهذه المعايير من خلال الحرص على تحقيق مؤشراتها.
- ب- محور معيار أعضاء هيئة التدريس، ومحور معيار البحث العلمي كان متوسطاً وهذا دليل على أن هناك بعض القصور في الاهتمام بهذان المعياران.

ج- محور معيار المرافق التعليمية كان منخفضاً وهذا دليل على أن مرافق الكلية والتي نعلم أنها بصفة مؤقتة تفتقد للكثير من مقومات العملية التعليمية وغير مناسبة لأعضاء هيئة التدريس ولا الطلاب ولا حتى الموظفين للقيام بمهامهم بالشكل المطلوب.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

أ- الفرضية الرئيسية: من خلال نتائج التحليل يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة H_0 ، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على "وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$)" وهذا يدل على وجود تأثير لمعايير الاعتماد البرامجي على جودة المخرجات التعليمية.

ب- الفرضية الفرعية الأولى: يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة H_0 ، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار البرنامج التعليمي على جودة المخرجات التعليمية.

ج- الفرضية الفرعية الثانية: قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على جودة المخرجات التعليمية.

د- الفرضية الفرعية الثالثة: قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار الشؤون الطلابية على جودة المخرجات التعليمية.

هـ- الفرضية الفرعية الرابعة: قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار المرافق وخدمات الدعم التعليمية على جودة المخرجات التعليمية.

و- الفرضية الفرعية الخامسة: قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار البحث العلمي على جودة المخرجات التعليمية.

ز- الفرضية الفرعية السادسة: قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بمعنى يوجد تأثير لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر على جودة المخرجات التعليمية.

ومن هذا التحليل نستنتج أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتحقيق معايير مؤشرات الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على المخرجات التعليمية لكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

2.4.2 التوصيات :discussion

توصي الدراسة ببعض النقاط التي ترى أنها مفيدة في تحسين المخرجات التعليمية لكلية الاقتصاد بصفة خاصة وللجامعة بصفة عامة والمتثلة في:

- 1- توسيع دائرة نشر ثقافة الجودة لتشمل كافة الشرائح الموجودة بالكلية دون إستثناء .
- 2- العمل على إيجاد المناخ المناسب بقسم الدراسات العليا بالكلية لتفعيل برنامج الاعتماد وتطويره.
- 3- توفير الخدمات والأدوات المطلوبة التي تساعد عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا بالكلية لتقديم المادة التعليمية لطلابه بكل أريحية، كالقاعات المكيفة خاصة في فصل الصيف وشاشات العرض (البروجكتر) والقرطاسية وغيرها.

5.2 الخلاصة :Conclusion

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و(منهج دراسة الحالة) من خلال التحليل المعمق والشامل لمشكلة الدراسة وذلك لمحدودية نطاقها المكاني والزمني، وبالاعتماد على التحقق والفحص الدقيق لخلفية المشكلة ووضعها ضمن إطارها المناسب ومن هذا التحليل نستنتج أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتحقيق معايير مؤشرات الإعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا على المخرجات التعليمية لكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

ونقترح نشر ثقافة الجودة بين كافة الشرائح العاملة بقسم الدراسات العليا بالكلية وكذلك توفير الخدمات والأدوات المطلوبة التي تساعد عضو هيئة التدريس لتقديم المادة التعليمية لطلابه بكل أريحية.

6.2 التشكرات :Acknowledgments

أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه الورقة من خلال المساعدة بتقديم الملاحظات والنصائح المفيدة، وأخص بالذكر السيد مدير مكتب الجودة بالكلية وكذلك السيد مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية وكافة منسقي الدراسات العليا بالأقسام، كما لا يفوتني أن أشكر د.يوسف القماطي و أ.أكرم العبيدي على ما قدموه لي من مساعدة فيما يخص الجانب الإحصائي التحليلي .

7.2 المراجع :References

اولا: المراجع العربية

أ – الكتب

1. حميد الطائي، وآخرون (2003م) " إدارة الجودة الشاملة والأيزو"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان / الأردن، ص17

2. عواطف الحداد (2009م)، " إدارة الجودة الشاملة"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان / الأردن، ص21

3. محمد العجيلي، وآخرون (2009م)، " نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، ص 77
 4. رعد الطائي، عيسى قدامة (2008م)، " إدارة الجودة الشاملة "، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان / الأردن، ص 345 .
 5. رضا السعيد، ناصر عبد الحميد (2010م)، " توكيد الجودة في مناهج التعليم، المعايير والعمليات والمخرجات المتوقعة "، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية / مصر، ص 17
- ب- المجالات والدوريات.**
- 1- هدى (2004)، " إدارة الجودة وضمان الاعتماد في التعليم العالي "، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان (أفاق الإصلاح والتطوير)، القاهرة.
 - 2- منتهى الزهرة (2018م)، " مدى تطبيق معايير ضمان الجودة في موضوعات الدراسات العليا "، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية، العدد 41، ص 6.
 - 3- الربيعي، سعيد بن حمد (2005م)، " ضمان الجودة في التعليم العالي، مفهوما، ومبادئها، تجارب عالمية "، القاهرة، عالم الكتاب.
 - 4- جميل، عبدالعزيز (2005م)، " الطريق إلى الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العربية "، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان (أفاق الإصلاح والتطوير) ، القاهرة .
 - 5- حسين مرجين، عادل الشركسي، سألما بن عمران (2018م)، تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم بعنوان " الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية "، مركز البحوث والاستشارات للنشر والتوزيع، جامعة بنغازي، ص 11.
 - 6- دليل الجودة الصادر عن مركز ضمان الجودة وإعتماد مؤسسات التعليم العالي بعنوان: " مناهج كليات الاقتصاد "، الطبعة الأولى.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Welsh. J, &Day S. (1999). Quality Measurement and Quality Assurance in Higher Education. Quality Assurance in Education Journal, 10(1), p.17.
- 2- Zhao, F (2005). Enhancing the Quality of online Higher Education through Measurement, Journal of Quality Assurance in Education 11 (4), p.24.